نسبة الحجة إلى ابن خالويه لا تصح

محمد العابد الفاسي
الأستاذ بجامعة القرويين
محافظ مكتبة الجامعة

ارى لزاما على ان اتحدث بصفة خاصة عن الفصل الذى عقده المحقق الدكتور عبد العال سالم مكرم فى المقدمة التي كتبها من كتاب الحجة ، حيث قال : « اقتضى منهج التحقيق ان اوثق هذا الكتاب لاتأكد من نسبته لابن خالويه لان هناك سحبا من الشك فى نفوس بعض المعاصرين من حيث نسبة هذا الكتاب الى ابن خالويه » ثم حصر المحقق دليل هذا الشك فى كونه لم يرد فى كتب الطبقات التي تعرضت لذكر ابن خالويه وانتاجه وان ذكرت له موضوعات اخرى فى فن القراءات حملت اسماء مختلفة ولم يحمل واحد منها اسم الحجة . الا ان المحقق لم يذكر هؤلاء المعاصرين الذين تشككوا فى صحة هذه النسبة ولو عرفوا لامكننا الاطلاع على رايهم الكامل فى الموضوع بكل دقة ولتاتى للباحث معرفة حجة او على الاقل شبهه التي اوقعته فى هذا الشك .

وقد حاول المحقق ان يعزز رأيه فى تثبيت هذه النسبة بعد دراسات قام بها لهذا الكتاب ومع باقي مؤلفات ابن خالويه فاستنتج بايمان لا يتطرق اليه الشك ان نسبة هذا الكتاب لابن خالويه صحيحة . وقد حصر دليل الاثبات فى نقط ثمان نستعرضها بايجاز ثم نقف بنظرنا حول كل نقطة من نقط ادلته . قال :

1) تلمذة ابن خالويه لابن مجاهد فرضت عليه ان يحيا فى الدراسات القرآنية ويتمكن منها ويلم بالقراءات ويدافع عنها ، ثم قال :

وابن مجاهد حين ما سبع السبعة والف كتابه القراءات السبع شرحه ابو علي الفارسي وسمى شرحه بالحجة ثم اختصره ابو محمد مكي ، قال المحقق فاذا كان ابو علي الفارسي يشرح القراءات السبع لابن مجاهد فليس بدعا ان يتولى هذا الشرح ايضا تلميذه ابن خالويه لانه ابن عصره الف فى معظم فروع المعرفة السائدة فيه ، ومن ذلك علم القراءات ومن اجل هذا الف ابن خالويه كتابه الحجة ليدلي بدلوه بين الدلاء وكل الذين ترجموا لابن خالويه اكدوا ان له كتابا فى القراءات ، ثم قال :

والسؤال الذى يرد هنا لم لم يشتهر ابن خالويه بالحجة ولم لم يذكر هذا فى كتب الرواة فى حين ذكروا ان له كتبا فى القراءات ..

اقول قد يرجع ذلك الى ان الكتاب « الحجة » هو فى القراءات فاستغنوا بذكرها عن كلمة الحجة . قلت جميع ما كتبه المحقق هنا فى الدليل الاول لا يثبت الغرض المطلوب لان كونه من تلامذة ابن مجاهد وكونه برع فى الدراسات القرآنية والف فيها لا يكفي ذلك دليلا على اثبات نسبة كتاب الحجة له ، واما كونه ليس بدعا ان يؤلف فى الموضوع كما فعل معاصروه ابو علي وغيره ، فصحيح ولكن المسالة مسالة اثبات لا مسالة احتمال وتخمين ، ومن المعلوم ان ابن خالويه الف فى القراءات وذكر منها مترجموه عدة كتب مثل : البديع وكتاب مختصر شواذ القراءات وغير ذلك مما سمى فى ترجمته ، فلماذا اجمع اصحاب الطبقات على عدم ذكر كتاب الحجة ، واما كون كتاب الحجة من كتب القراءات فاستغنوا بذكرها عن كتاب الحجة فنحن نتساءل لماذا لم يذكروا كتاب الحجة الذي هو افيدها لو ثبت واستغنوا بذكره عن باقي كتبه فى القراءات ، فعدم التعريج عليه بالمرة والاقتصار على ما هو اقل منه فائدة يكاد يكون واضحا فى عدم ثبوت هذه النسبة .

2) قال المحقق : وما لي اذهب بعيدا ولابن خالويه كتب عديدة لم ترد فى كتب الطبقات وابن

خالويه اشار الى بعضها مثل كتابه فى اسماء الله الحسنى نقول : هذا كلام من نمط سابقه فان كتاب الحجة جدير بان يذكر فى اول قائمة كتب ابن خالويه لو صحت النسبة وحيث لم يذكر فى كتب الطبقات ولا ذكر فى باقي كتب ابن خالويه فهذا دليل على عدم صحة نسبته اليه لان كتب الطبقات لم تذكره ولان ابن خالويه لم يشر اليه فى تضاعيف كتبه .

3) الادلة فى نظر المحقق ان التسمية بالحجة من عمل المتاخرين وان التسمية جاءت متاخرة عن تاليف كتاب الحجة لابن خالويه وحتى كتاب الحجة لابن علي الفارسي لم يقدمه ابو علي لعضد الدولة باسم الحجة الخ .

لا ادري ماذا يقصد الاستاذ المحقق من هذه النقطة الثالثة ولا ادري ما هو مبلغ اثر تاخير التسمية فى موضوع اثبات النسبة او عدم اثباتها .

على اننا نؤكد ان النسخ العتيقة التي توجد من كتاب الحجة لابي علي الفارسي مكتوب بظهر اول ورقة من اجزائه بخط عريق فى القدم من نسخة كان يتملكها الحافظ الحجة ابو الحسن علي بن محمد الشاري ما صورته : الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . فمن اين الجزم بان ابا علي الفارسي لم يسم كتابه بالحجة وقد اطبقت فهارس الاشياخ الاقدمين على تسمية كتاب ابي علي الفارسي بكتاب الحجة وكذلك اطبقت نقول اشياخ القراءات فى كتبهم على هذه التسمية ولم يشر واحد منهم على ان التسمية من وضع غيره .

4) الادلة قول المحقق : التنافس العلمي فى عصر ابن خالويه يفرض عليه ان يؤلف كتاب الحجة فى القراءات وانا لاادري ما وقع هذا الدليل والتنافس العلمي ولو بلغ ما بلغ لا ينتج مثل هذا الفرض المشكوك فيه من اصله ، وقد وقع التنافس فى كثير من الفنون فى عصره ولم يؤلف ابن خالويه فى جميع تلك العلوم المتنافس فيها .

5) خامس الادلة قوله : ومن اوضح ادلة التوثيق لهذا الكتاب وتسبته لابن خالويه تشابه اسلوبه ومنهجه مع مؤلفات ابن خالويه الاخرى وجعل المحقق هذا الاسلوب والمنهج محصورا فى الايجاز والاختصار وفى اشياء اخرى ذكرها . نقول ان الاسلوب والمنهج الذي كان سائدا فى عصر ابن خالويه لم يكن خاصا به بل كان عاما لدى الشخصيات التي تتلمذت لابن مجاهد وابو علي الفارسي فى كتبه لم يكن يتبع غير طريقة الايجاز ولو نسبيا ، اما النقل عن ابن مجاهد وابن الانفار وغيرهما من الاعلام الذين سبقوه فليس دليلا على ثبوت النسبة كما هو بديهي .

6) قوله : ومن ادلة التوثيق ان الاعلام الذين سجلهم ابن خالويه فى كتابه انهم كانوا اسبق منه زمنا كما يدل على ان الكتاب لم يؤلف بعد عصر ابن خالويه، نقول هذا من الاستدلالات الواهية ومتى كان النقل عن اعلام سابقين فى الزمان دليلا على تثبيت نسبة كتاب لشخص معين ما لم تقم ادلة خارجية على تصحيح هذه النسبة .

7) قول المحقق : ومن الادلة تقارب بعض النصوص فى مؤلفات ابن خالويه الاخرى مع بعض نصوص الحجة . قال : ولا ابالغ اذا قلت ان هناك نصوصا باساليبها وكلماتها فى هذه المؤلفات هي بعينها فى كتاب الحجة ثم اورد بعض الشواهد على ذلك من كتاب القراءات لابن خالويه المخطوط بالجامعة العربية الى ان قال :

وبمقارنة هذه النصوص يتبين ان كتاب القراءات يحتوي على نصوص كثيرة متقاربة من نصوص كتاب الحجة مما يدل على ان مؤلف الكتابين واحد . نقول هذه المشابهة او المقاربة بين النصوص لا تفيد شيئا فى الواقع ومجرد القاء الباحث نظرة على كتاب الحجة لابي علي الفارسي المعترف به من الجميع مع مراجعة ما قاله النحويون والقراء والمفسرون الاقدمون والمعاصرون للفارسي ولابن خالويه يجد ان جميع تلك النصوص متشابهة ومتقاربة فى المعنى وحتى فى اللفظ فى بعض الاحيان ومع ذلك التشابه والتقارب لا يمكن ان نستدل بذلك على اثبات نسبة كتاب معين لشخص معين بمجرد التشابه والتقارب لاسيما وكتاب القراءات هو بنفسه فى حاجة الى اثبات خاص ؛ ومن المعلوم ان بعض الكتب المنسوبة الى ابن خالويه وقع القدح فى صحة نسبتها كما وقع فى كتاب الشجر ، والحق انه من تصنيف ابي زيد اللغوي صاحب كتاب النوادر فى اللغة كما اورده المحقق نفسه .

8) الدليل الثامن من عند المحقق مما يحاول به اثبات كتاب الحجة لابن خالويه . قدم النسخ قال : وتاريخ نسخ كتاب الحجة الذي قمت بتحقيقه قديم لانه نسخ سنة 496 وهو تاريخ قريب من عصر المؤلف بمائة وستة وعشرين عاما فى حين بعض كتبه الاخرى نسخت سنة 600 وسنة 772 قال : وذلك يؤكد ان كتاب الحجة اقدم كتاب فى مجال النسخ من الكتب الاخرى ، ثم قال : ان الكتاب نسخة فريدة احتفظت

بها مكتبة طلعت رقم 134 قراءات وقد اشار اليهـا بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي . ثم قال : وقد حاولت العثور على نسخة اخرى حتى تيسر التحقيق ويتجلى الغموض . ثم قال اخيرا : هذا وانفراد الحجة بنسخة واحدة في مكتبات العالم لا ينقص من قدره ولا ينزل به من مكانه ولا ادل على ذلك من هذه العبارة التي ذيلت بها الصفحة الاخيرة من الحجة وهي « قوبل وصحح باصله المكتوب منه ولكن اين ذهب هذا الاصل اقول يعني المحقق ذهب هذا الاصل لان ظاهرة ضياع الكتب وفقدها ليست غريبة على تراثنا العربي ه » .

وهكذا نلاحظ ان ما قام به جناب المحقق من محاولات لاثبات نسبة الحجة لابن خالويه لا يصمد امام البحث العلمي ، فتاريخ النسخ المكتوب بآخر نسخة الحجة التي اعتمدها المحقق لا يمكن الاعتماد عليه حيث ان النسخة عارية عن اسم الناسخ ولو ذكر لامكن البحث عنه ومعرفة وزنه وقيمته زيادة على أن الخط ليس من الخطوط المتداولة في القرن الخامس الهجري يعرف هذا بالبداهة من له خبرة بالخطوط وتطوراتها والمقابلة المذكورة لا تفيد اي شيء لان كاتبها مجهول ، وقد عودتنا المصادر العلمية بالاندلس وغيرها ان الناسخين يذكرون الاصول التي اعتمدوها في نسخهم مع التعريف باصحابها وذكر الاسانيد التي توصلهم الى مؤلفيها ثم يذكرون المقابلة والسماع والطباق وتاريخ كل دولة من دول المقابلة ومع من كان يقابل وهذا شيء لا نجده مقصورا في كتب الاقدمين على كتب التفسير والحديث بل نجده كذلك واضحا في كتب النحو واللغة والاداب ، وهذا ابو علي الصدفي محقق كتب الحديث نراه يطبق منهجه في كتب اللغة والنحو وسائر الفنون الاسلامية ، وكم وقفنا على نسخ من كتاب سيبويه بلغت الدرجة في الاتقان واجادة الرواية مع كتب السماع ، وهذه فهرسة الكاتب الراوية ابي بكر بن خير الاموي الفاسي يعطي فيها المثال الواضح والنموذج المثالي لعمل الاندلسيين في هذا الباب ، ونرى ابن خير يذكر في كتب القراءات التي يرويها باسانيدها كتاب الحجة لابي علي الفارسي هكذا :

كتاب الحجة لاختلاف القراء رحمهم الله تاليف ابي علي الحسين بن عبد الغفار الفارسي النسب البسوي المولد النحوي رحمه الله حدثني به شيخنا الخطيب ابو الحسن شريح بن محمد المقري (صفحة 42 طبع مدريد) كما ذكر في الصفحة نفسها : كتاب اختصار الحجة المذكور تاليف ابي عبد الله محمد بن شريح بن احمد المقري رحمه الله وقد اكثر ابن خير من ذكر امهات الكتب الكبرى في عصورها الاولى بالنسبة للمشارقة والمغاربة كما ذكر كتاب المنتخب في اختصار كتاب الحجة للفارسي تاليف ابي محمد مكي ابن ابي طالب ولم تعرج الفهرسة المذكورة ولا غيرها من الفهارس والمعاجم وطبقات القراء على كتاب الحجة المنسوب لابن خالويه ، وفي خزانة القرويين بقية من اجزاء هذا الكتاب العظيم الذي خلفه ابو علي الفارسي معجزة من مفاخر هذا العقل الوثاب العالم باسرار اللغة العربية ومقاييسها وفي هذه البقية عنوان احد اجزائه المكتوبة في الرق .

الجزء السابع من كتاب الحجة لقراء الامصار الخ . واسفله : لعلي بن محمد بن علي الشاري نفعه الله به . وبالاسف الشديد لم يبق من هذه النسخة العتيقة الا بقايا لا تتجاوز اوراقا معدودة، ولكن من لطف الله وجود نسخ تامة في الشرق الاسلامي في دار الكتب والمكتبة الازهرية وقد طبع منه الجزء الاول بتحقيق العالم علي النجدي ورفاقه .

فالذي يظهر لنا اذن بعد تتبع ملاحظات الاستاذ المحقق في خصوص اثبات نسبة كتاب الحجة لابن خالويه لان ذلك لا يمكن من طريق التمحيص العلمي ، انما لا يمكن ان ننفيه عنه نفيا قاطعا ، والذي تميل اليه النفس هو ان كتاب الحجة هذا احد المختصرات التي اختصر بها كتاب الحجة الاصلي لابن علي الفارسي لعالم مجهول والذي يجعلنا نميل الى نفي هذه النسبة هو أن جميع المصادر التي ترجمت ابن خالويه لم تذكر في قائمة كتبه تاليفه الحجة ولم يعرج اصحاب المعاجم والفهارس وطبقات القراء عليه ، ومن المعروف اعتناء الاندلسيين والمغاربة والمشارقة بعن القراءات وتصفحهم الدقيق لكل ما كتب في الفن في العصور السابقة ، وروايتهم ذلك بالاسانيد القوية ، ولم نر فردا منهم اشار اليه ولا لمح الى وجوده ، اما التعليل بظاهرة ضياع الكتب وفقدانها حتى لم يبق الزمان الا على نسخة واحدة ، فهذا يمكن قبوله لو ذكر الكتاب ولو مرة في مصدر من المصادر القديمة لاسيما ونحن نعرف قائمة طويلة من الكتب الضائعة لسبب من الاسباب ولكن في الوقت نفسه نجزم بنسبة الكتاب الضائع لصاحبه المعين بسبب تعدد ذكره في المصادر والاشارة اليه وحبذا لو كانت نسخة مكتبة طلعت التي عثر عليها المحقق نسخة علمية عليها سماعات وقراءات بخطوط عاماء معروفين في التاريخ لو كان ذلك لوقع بعض الاطمئنان .